

طالبوا بضرورة إقرار قوانين مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية

نواب: نؤيد عقد دورة طارئة لتطهير سمعة المؤسسة التشريعية

جديد لأصحاب الحسابات المصرفية المشبوهة، ولتخبت تورطهم في أمور - لا يعلمها إلا الله - لكنها كما تظهر المؤشرات والقرائن العملية ليست في مصلحة الكويت أو لصالح شعبها، حيث إنها أمور وقضايا فساد استشرى وانتشر حتى زكمت رائحته الأنوف».

وأكد النائب الوعلان أن الشرفاء من أبناء الكويت لن يتركوا أصحاب الفضحة المليونية يمرن بها مرور الكرام بلا حساب عسير أو عقاب رادع، معربا عن أمه في أن تجسد البنوك المحلية - كما هي عاداتها وسمنها الوطني - ثقة الشارع والمواطن الكويتي بها، وأن تحمي سمعتها المهنية ضد كل من يريد تلويث هذه السمعة الناصعة أو النيل منها عبر ممارسات شتى. ودعا الوعلان البنوك المصرفية الاحترازية باعتبارها الدرع الواقية والحصن الحامي لمقدرات الشعب الكويتي، ولنغ العمليات المصرفية المشبوهة التي تضر بالاقتصاد الوطني، وأن تتخذ جميع الإجراءات القانونية حيال كل متورط أو مشتبه في حساباته المصرفية وتحيله فوراً إلى النيابة العامة دون تردد. وفي ختام تصريحه الصحافي، شدد النائب مبارك الوعلان على أن الضغوط التي مورست أو لا تزال تمارس لن تخفي عزم الكويتيين أو تلين إرادتهم أو إصرارهم على الكشف عن المتورطين في الفضحة المليونية وإحالتهم إلى القضاء الكويتي.

توقيع وثيقة الشرف سيخرج قوى الفساد

قال النائب مبارك الوعلان أن النواب الزملاء د. الطبطبائي ود. الحريش والصيفي والمويصري والصواغ والدويسان ومايف ود. المسلم ود. جواهر والمطير وقعوا على ميثاق الشرف لتقديم الذمة المالية في بداية دور الانعقاد المقبل وهذه الوثيقة ستكون رافداً وداعماً لتحركات القوى السياسية لكشف الفساد المالي والمتورطين فيه ونأمل من باقي الزملاء المشاركة في توقيع هذه الوثيقة.



أفشاها ولا فسيودي ذلك إلى تداعيات سياسية خطيرة، داعياً النواب الذين لم يوقعوا حتى الآن إلى المبادرة بالتوقيع لأن توقيعهم على الطلب سيكسبه التاريخ القريب وليس البعيد أنهم لا يخشون شيئاً.

تحذير

من جهته حذر النائب مبارك الوعلان من وجود ممارسات وتحركات تتم في السر من أجل طمس معالم فضيحة الحسابات المليونية والتستر على المتورطين فيها من أصحاب الذمم غير الزهية.

وكشف الوعلان في تصريح صحافي عن أن جهات عليا تمارس ضغوطاً على البنوك لدفعها للعدول عن قرار اتخذته بإحالة بعض أصحاب الحسابات المتورطين في فضيحة الحسابات المليونية إلى النيابة العامة. وأوضح النائب الوعلان قائلاً: «إن مثل هذه التحركات والممارسات تأتي كدليل إدانة

فيها قضية من أخطر القضايا وهي ما يسمى بالإيداعات المليونية، مستغنياً من موقف الحكومة في التعامل مع هذه الفضيحة. وأوضح الحريش في تصريح صحافي أن الحكومة لا تتعامل بجدية مع فضيحة الإيداعات المليونية، واستغرب ما قاله محافظ البنك المركزي في اجتماع مجلس الوزراء أمس الأول بأنه ليس لديه الصلاحيات التي تخوله تدقيق حسابات النواب وأنه لم يبلغ من أي من البنوك بأي مخالفات، متسائلاً: لماذا إذن «المركزي» يراقب ويدقق حسابات الجهات الخيرية بحجة وجود مخالفات؟

وتابع الحريش: يبدو أن الحكومة تخشى الكشف عن أبعاد القضية لأن بعض الأطراف سيكفون متورطين فيها من خلال ضغوط حكومية مورست للسماح ببعض الإيداعات المليونية.

وطالب الحريش الحكومة بحضور الدورة الطارئة وعدم

التي باتت مطلوبة بل وغاية في الأهمية لدعم التطورات الحالية والرسمية المعنية بدورها في تطبيق القانون، والتصدي لأي شبهات أو إساءة قد تتعرض لها البلاد أو المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن أعضاء مجلس الأمة والمواطنين بشكل عام.

أول الموقعين

كما أكد النائب د. محمد الحويلة على أنه من أول الموقعين على وثيقة النائب محمد المطير التي تفوض البنك المركزي في الكشف عن أرصدة أعضاء مجلس الأمة وقال الحويلة إن هذا الإجراء يأتي دفاعاً عن سمعة المؤسسة التشريعية، مشيراً إلى أن ما يثار في هذا الشأن فيجب منه الإساءة للمؤسسة القضائية واتخاذ موقف حازم وسريع لتطهير سمعة المؤسسة التشريعية والدفاع عنها، قائلاً لقد حان الوقت من أجل إقرار قوانين مكافحة الفساد بأشكاله

والتي باتت مطلوبة بل وغاية في الأهمية لدعم التطورات الحالية والرسمية المعنية بدورها في تطبيق القانون، والتصدي لأي شبهات أو إساءة قد تتعرض لها البلاد أو المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن أعضاء مجلس الأمة والمواطنين بشكل عام.

أول الموقعين

كما أكد النائب د. محمد الحويلة على أنه من أول الموقعين على وثيقة النائب محمد المطير التي تفوض البنك المركزي في الكشف عن أرصدة أعضاء مجلس الأمة وقال الحويلة إن هذا الإجراء يأتي دفاعاً عن سمعة المؤسسة التشريعية، مشيراً إلى أن ما يثار في هذا الشأن فيجب منه الإساءة للمؤسسة القضائية واتخاذ موقف حازم وسريع لتطهير سمعة المؤسسة التشريعية والدفاع عنها، قائلاً لقد حان الوقت من أجل إقرار قوانين مكافحة الفساد بأشكاله

والتي باتت مطلوبة بل وغاية في الأهمية لدعم التطورات الحالية والرسمية المعنية بدورها في تطبيق القانون، والتصدي لأي شبهات أو إساءة قد تتعرض لها البلاد أو المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن أعضاء مجلس الأمة والمواطنين بشكل عام.

أول الموقعين

كما أكد النائب د. محمد الحويلة على أنه من أول الموقعين على وثيقة النائب محمد المطير التي تفوض البنك المركزي في الكشف عن أرصدة أعضاء مجلس الأمة وقال الحويلة إن هذا الإجراء يأتي دفاعاً عن سمعة المؤسسة التشريعية، مشيراً إلى أن ما يثار في هذا الشأن فيجب منه الإساءة للمؤسسة القضائية واتخاذ موقف حازم وسريع لتطهير سمعة المؤسسة التشريعية والدفاع عنها، قائلاً لقد حان الوقت من أجل إقرار قوانين مكافحة الفساد بأشكاله

والتي باتت مطلوبة بل وغاية في الأهمية لدعم التطورات الحالية والرسمية المعنية بدورها في تطبيق القانون، والتصدي لأي شبهات أو إساءة قد تتعرض لها البلاد أو المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن أعضاء مجلس الأمة والمواطنين بشكل عام.

أول الموقعين

كما أكد النائب د. محمد الحويلة على أنه من أول الموقعين على وثيقة النائب محمد المطير التي تفوض البنك المركزي في الكشف عن أرصدة أعضاء مجلس الأمة وقال الحويلة إن هذا الإجراء يأتي دفاعاً عن سمعة المؤسسة التشريعية، مشيراً إلى أن ما يثار في هذا الشأن فيجب منه الإساءة للمؤسسة القضائية واتخاذ موقف حازم وسريع لتطهير سمعة المؤسسة التشريعية والدفاع عنها، قائلاً لقد حان الوقت من أجل إقرار قوانين مكافحة الفساد بأشكاله

العدوة يدعو للتجاوز مع نقابات القطاع النفطي لإيجاد الحلول لمشكلة زيادة الرواتب

خطورته وأهميته بالنسبة للبلاد، فضلاً عما يعانيه المواطن العادي بشكل عام من غلاء في الأسعار والخدمات.

وقال العدوة إن خير دليل على شريعة تلك المطالب هو موافقة مؤسسة البترول والتي يتراشها وزير النفط على تلك الزيادات المالية والذي بدوره حولها بعد موافقته إلى المجلس الأعلى للبتترول الذي يترأسه سمو رئيس الوزراء والسذي أعطى رسموه لها صفة الاستئجار لإقرارها من قبل ديوان الخدمة المدنية الذي يماطل حالياً في إقرارها. وحذر العدوة من أن تغفل الحكومة علاج القضية بشكل نهائي وبشفافية مطلقة قبل يوم 19 الجاري.

طالب النائب خالد سالم العدوة الحكومة الكويتية بسرعة التشاور مع نقابات العاملين بالقطاع النفطي بهدف حل مشاكلهم المتعلقة بالأجور وزيادة الرواتب، وذلك من أجل الحفاظ على الاستقرار الوظيفي لذلك القطاع المهم والذي يتعرض حالياً لخطر كبير في ظل هجرة عمال القطاع إلى دول أخرى في منطقتنا، وذلك بعد أن أثبتت الدراسات أن الأجور الكويتية للعاملين في القطاع النفطي تعتبر الأدنى خليجياً وينسب تتخطى 30٪. وقال العدوة إن جميع مطالب موظفي القطاع النفطي مشروعة، لاسيما أن المشرع الكويتي أوجد قانوناً خاصاً ينظم العمل في ذلك القطاع نظر الطبيعة عمله الخاصة

الواردة في كشف الذمة المالية

ثالثاً: الالتزام بالتحديث الدوري والدائم لكشف الذمة المالية مع بداية كل دور انعقاد جديد، وبيان أي نقص أو إضافة في بنوده أو تفاصيل أي منها فور حدوث هذا التعديل، وبيان أسبابه، وكيفية، وتقديم المستندات والأوراق الثبوتية الدالة على التغيير الذي طرأ على الذمة المالية.

رابعاً: الالتزام بالرد الكافي والوافي، المدعم بالمستندات والأوراق الثبوتية، على أية استفسارات أو أسئلة ذات صلة بكشف الذمة المالية، والتي قد تطلبها وتتقدم بها الجهات الرسمية المعنية في الدولة.

خامساً: يتم إيداع كشف الذم المالية لدى الامانة العامة لمجلس الأمة.

الخاصة بي كممثل للشعب الكويتي ونائب له، وكذلك

الذمم المالية للأقارب من الدرجة الأولى، وذلك فور اعتماد هذا الميثاق اعتباراً من دور الانعقاد المقبل. ثانياً: يتضمن كشف الذمة المالية سرداً وتوضيحاً على الأجمال والتفصيل، لجميع الممتلكات الداخلة في ذمتي المالية، داخل وخارج الكويت، من أصول ثابتة ومتقولة، وودائع، وأموال، وغيرها، مع بيان مصادر ملكيتها وكيفية التي آلت بها إلى «أرث، عمل حر، مكافآت نهاية خدمة... الخ»، وما في ذلك الممتلكات الخاصة بالخاصة أو تلك الداخلة في عداد الشراكة مع الغير، أيا ما كان هذا الغير، تحت أي مسمى، مع تقديم المستندات والأوراق الثبوتية الدالة على البنود

الخاصة بي كممثل للشعب الكويتي ونائب له، وكذلك

الذمم المالية للأقارب من الدرجة الأولى، وذلك فور اعتماد هذا الميثاق اعتباراً من دور الانعقاد المقبل. ثانياً: يتضمن كشف الذمة المالية سرداً وتوضيحاً على الأجمال والتفصيل، لجميع الممتلكات الداخلة في ذمتي المالية، داخل وخارج الكويت، من أصول ثابتة ومتقولة، وودائع، وأموال، وغيرها، مع بيان مصادر ملكيتها وكيفية التي آلت بها إلى «أرث، عمل حر، مكافآت نهاية خدمة... الخ»، وما في ذلك الممتلكات الخاصة بالخاصة أو تلك الداخلة في عداد الشراكة مع الغير، أيا ما كان هذا الغير، تحت أي مسمى، مع تقديم المستندات والأوراق الثبوتية الدالة على البنود

الخاصة بي كممثل للشعب الكويتي ونائب له، وكذلك

الذمم المالية للأقارب من الدرجة الأولى، وذلك فور اعتماد هذا الميثاق اعتباراً من دور الانعقاد المقبل. ثانياً: يتضمن كشف الذمة المالية سرداً وتوضيحاً على الأجمال والتفصيل، لجميع الممتلكات الداخلة في ذمتي المالية، داخل وخارج الكويت، من أصول ثابتة ومتقولة، وودائع، وأموال، وغيرها، مع بيان مصادر ملكيتها وكيفية التي آلت بها إلى «أرث، عمل حر، مكافآت نهاية خدمة... الخ»، وما في ذلك الممتلكات الخاصة بالخاصة أو تلك الداخلة في عداد الشراكة مع الغير، أيا ما كان هذا الغير، تحت أي مسمى، مع تقديم المستندات والأوراق الثبوتية الدالة على البنود



وزارة الكهرباء والماء

إعلان

من وزارة الكهرباء والماء

تعلن وزارة الكهرباء والماء للمواطنين الكرام بأنها ستقوم بإجراء الصيانة الضرورية لمحطات التحويل الثانوية بمحافظة الأحمدية، مما سيترتب عليه قطع التيار الكهربائي عن بعض المناطق حسب الأيام والمواعيد التالية:

اليوم	التاريخ	المنطقة	القطعة	رقم المحطة	الوقت
الأحد	2011/9/11	الأحمدية	12	16	من 6.00 صباحاً حتى 12.00 مساءً
		لواء 15	-	Brigade 15 - 3	
الاثنين	2011/9/12	الأحمدية	6	18	من 6.00 صباحاً حتى 12.00 مساءً
		لواء 15	-	Brigade 15 - 4	
الثلاثاء	2011/9/13	الأحمدية	6	19	من 6.00 صباحاً حتى 12.00 مساءً
		لواء 15	-	Brigade 15 - 5	
الأربعاء	2011/9/14	الأحمدية	6	20	من 6.00 صباحاً حتى 12.00 مساءً
		لواء 15	-	Brigade 15 - 6	
الخميس	2011/9/15	الأحمدية	-	Sewage 8 - 1	من 6.00 صباحاً حتى 12.00 مساءً
		لواء 15	-	Brigade 15 - 7	

والوزارة تهيب بالجميع إلى التعاون معها من أجل المصلحة العامة. وشكراً

الدقباسي ينتقد تعقيدات تضعها هيئة ذوي الإعاقة أمام أهالي

نتيجة لعدد من الاجتماعات استمرت على مدى سنوات عدة التقت فيها لجنة شؤون المعاقين البرلمانية مع الحكومة وجمعيات النفع العام حتى تم إصداره. وتساءل الدقباسي عن السبب في عدم تطبيق هذا القانون حتى الآن، على الرغم من أن مواد قانون المعاقين واضحة وصرحة، مشيراً إلى أنه وجه العديد من الأسئلة البرلمانية المتعلقة بهذا الشأن إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع رئيس المجلس الأعلى للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة الشيخ جابر المبارك، التي بتدخل لتفعيل القانون التي تحقق الهيئة الأهداف التي أنشئت من أجلها، لافتاً إلى أن قانون المعاقين عندما صدر كان مفخرة للكويت، وقد جاء

نتيجة لعدد من الاجتماعات استمرت على مدى سنوات عدة التقت فيها لجنة شؤون المعاقين البرلمانية مع الحكومة وجمعيات النفع العام حتى تم إصداره. وتساءل الدقباسي عن السبب في عدم تطبيق هذا القانون حتى الآن، على الرغم من أن مواد قانون المعاقين واضحة وصرحة، مشيراً إلى أنه وجه العديد من الأسئلة البرلمانية المتعلقة بهذا الشأن إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع رئيس المجلس الأعلى للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة الشيخ جابر المبارك، التي بتدخل لتفعيل القانون التي تحقق الهيئة الأهداف التي أنشئت من أجلها، لافتاً إلى أن قانون المعاقين عندما صدر كان مفخرة للكويت، وقد جاء

نتيجة لعدد من الاجتماعات استمرت على مدى سنوات عدة التقت فيها لجنة شؤون المعاقين البرلمانية مع الحكومة وجمعيات النفع العام حتى تم إصداره. وتساءل الدقباسي عن السبب في عدم تطبيق هذا القانون حتى الآن، على الرغم من أن مواد قانون المعاقين واضحة وصرحة، مشيراً إلى أنه وجه العديد من الأسئلة البرلمانية المتعلقة بهذا الشأن إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع رئيس المجلس الأعلى للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة الشيخ جابر المبارك، التي بتدخل لتفعيل القانون التي تحقق الهيئة الأهداف التي أنشئت من أجلها، لافتاً إلى أن قانون المعاقين عندما صدر كان مفخرة للكويت، وقد جاء



شدد رئيس لجنة شؤون المعاقين في مجلس الأمة النائب علي سالم الدقباسي على ضرورة إيلاء أهمية أكبر لقضايا فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعا إلى توفير الكوادر الضرورية للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة حتى تتمكن من ممارسة الدور المناط بها.

وانتقد الدقباسي التعقيدات التي توضع من قبل مسؤولي الهيئة تجاه المراجعين من أهالي ذوي الإعاقة، حيث يتم الطلب من الأهالي الحضور إلى مبنى الهيئة في الرابعة صباحاً، في الوقت الذي لا يتم فيه مقابلة سوى عدد محدود منهم في اليوم الواحد، كما أن

المطوع يسأل عن عقارات تملكها «الكويتية» في مصر لم يتم تسجيلها

منذ عام 2007 وحتى تاريخه، متضمناً قيمة الشراء وتاريخه وقيمة البيع وتاريخه وطريقة البيع.

4- نفي على علمي ان المؤسسة واجهت عقبات في جمهورية مصر العربية من ملك عقارات المؤسسة السابقين، فإن كانت هناك عقبات يرجى: • تزويدي بالعقبات التي واجهتها المؤسسة لكل من تلك العقارات وإذا ما تم طلب مبلغ أو مساومة وما شابهها لتحويل الملكية وقيمتها والإجراءات التي اتخذتها المؤسسة حيالها وما انتهت إليه.

5- هل تم التنازل عن أي من العقارات المملوكة أو المستأجرة للخطوط الجوية الكويتية من جمهورية مصر العربية منذ عام 2007؟ إن كانت الإجابة

منذ عام 2007 وحتى تاريخه، متضمناً قيمة الشراء وتاريخه وقيمة البيع وتاريخه وطريقة البيع.

4- نفي على علمي ان المؤسسة واجهت عقبات في جمهورية مصر العربية من ملك عقارات المؤسسة السابقين، فإن كانت هناك عقبات يرجى: • تزويدي بالعقبات التي واجهتها المؤسسة لكل من تلك العقارات وإذا ما تم طلب مبلغ أو مساومة وما شابهها لتحويل الملكية وقيمتها والإجراءات التي اتخذتها المؤسسة حيالها وما انتهت إليه.

5- هل تم التنازل عن أي من العقارات المملوكة أو المستأجرة للخطوط الجوية الكويتية من جمهورية مصر العربية منذ عام 2007؟ إن كانت الإجابة

منذ عام 2007 وحتى تاريخه، متضمناً قيمة الشراء وتاريخه وقيمة البيع وتاريخه وطريقة البيع.

4- نفي على علمي ان المؤسسة واجهت عقبات في جمهورية مصر العربية من ملك عقارات المؤسسة السابقين، فإن كانت هناك عقبات يرجى: • تزويدي بالعقبات التي واجهتها المؤسسة لكل من تلك العقارات وإذا ما تم طلب مبلغ أو مساومة وما شابهها لتحويل الملكية وقيمتها والإجراءات التي اتخذتها المؤسسة حيالها وما انتهت إليه.

5- هل تم التنازل عن أي من العقارات المملوكة أو المستأجرة للخطوط الجوية الكويتية من جمهورية مصر العربية منذ عام 2007؟ إن كانت الإجابة



وجه النائب عدنان المطوع سؤالاً لوزير المواصلات جاء فيه: تمتلك مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية عقارات في جمهورية مصر العربية كأدارة الإقليمية ومكاتب مبيعات. ولكنها تقاعست في عدم تسجيلها رغم مرور سنوات عديدة تصل إلى عقود من الزمن مازالت باسماء الملك السابقين مما يعرض المؤسسة للخسائر الفاحشة في حال تعرضها للضلع ورغم الملاحظات والتنبيه والتشديد على إجراءات نقل الملكية من ديوان المحاسبة ووزارة المالية إلا أن هناك نوعاً من التراخي والتفاسك إضافة إلى أنه في حالات أخرى باعت المؤسسة عقارات باقل من قيمتها الشرائية رغم ارتفاع